

التيسير ورفع الحرج في المذهب المالكي

الأستاذ محمد بلحسان

كلية الآداب - الفنيطرة

إن من أهم خصائص الشريعة الإسلامية التي تميزت بها عن الشرائع السماوية السابقة، والشرائع الأرضية اللاحقة، التيسير ورفع الحرج، وجلب المصالح ودرئ المفاسد. فقد وضعت عن هذه الأمة الآصار والأغلال التي كانت على الأمم السابقة. فامتازت شريعتها بالوسطية والاعتدال ومباينة الغلو والانحلال. فكانت بذلك خياراً، وسطاً عدلاً. شعارها مراعاة مصالح الناس في الآجل والعاجل.

ثم إن هذه الشريعة السمحة قيض الله لها أئمة كباراً وعلماء أجلاء، تولوا شرف خدمتها وصقلها. واستمرارها حية نابضة، مهيمنة على الحياة ضابطة لتطورها موجهة لمسارها فظهرت لهم فيها المهارات الفكرية، والقدرات العقلية الرفيعة، خاصة تلك الكوكبة الأولى من المجتهدين مؤسسي المذاهب وفي طليعتهم مالك بن أنس الأصبحي، الذي تجلت ريادته في عطائه الفقهي المبني على أصح الأصول وأحكم القواعد. وقد عبر عن ذلك ابن تيمية بقوله : " ومن تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة وجد أصول مالك وأهل المدينة، أصح الأصول والقواعد. قد ذكر ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما " ¹.

وإن من أهم أصول مالك، بل من مميزات مذهبه التي جعلته يمتاز عن

غيره من المذاهب، المتفقة على ملاحظته هذا الأصل، التيسير ورفع الحرج هو التركيز عليه والتوسع في الأخذ به أكثر من غيره. ومما ساعده على ذلك اعتماده على الأصل الكلي : (مراعاة المصلحة) حتى ظن بعض العلماء أنه خاص بالمالكية. قال القرافي : " وأما المصلحة المرسله، فالمنقول أنها خاصة بنا، وإذا افتقدت المذاهب وجدتهم - إذا قاسوا أو جمعوا، أو قرقوا بين المسألتين - لا يطلبون شاهدا بالاعتبار لذلك المعنى فهي حينئذ في جميع المذاهب " ²

وهذا الأصل عنه تفرعت معظم القواعد الفقهية التي تدور في فلك التيسير ورفع الحرج ، لأن ذلك مرتبط ارتباطا وثيقا بمراعاة مصالح الناس وظروفهم وإمكاناتهم. ولعل هذا ما جعل مذهب مالك يتميز عن غيره بالتيسير والمرونة في كثير من الاجتهادات الفقهية. وقد شهد بذلك غير المالكية، فهذا الغزالي من الشافعية رحمه الله لما رأى شيئا من المشقة في باب الطهارة عند الشافعي قال : " كنت أود أن يكون مذهبه كمذهب مالك رضي الله عنه " يعني في المياه ³ . وعلى هذا المنهج صار المذهب المالكي في باب المعاملات ؛ فقد تميز بالتيسير والميل إلى تصحيح العقود، ومراعاة مصالح الناس، والتساهل في الغرر اليسير للمصلحة. بل إن المالكية تميزوا بإفراد الغرر بباب خاص وجعلوه متميزا عن غيره من الأبواب وهذا التقسيم لا يوجد عند غير المالكية.

ثم إن هذا الميل نحو التيسير لم يكن منهجا جامدا وقارا في كل الأبواب، بل إن العبقرية الفقهية المالكية، رأت أن بعض الأبواب لا تنضبط إلا بالحزم والصرامة والشدّة، فدفعهم ذلك إلى جعل مذهبهم مرنا، يضع الشدة والصرامة في محلها، واليسر واللين في محله. وهذا ما طبقوه في باب القضاء المرتبط

2 - شرح تنقيح الفصول ص : 171

3 - الإحياء 1 / 129

بحفظ الأنفس والأموال. والأعراض. فمعلوم أن حفظ هذه الأشياء يقتضي، الحزم والصرامة. ولهذا عندما يطغى البغاة ويستفحل فجور الفساد في البلدان التي تتواجد فيها المذاهب الأربعة، يفزع الحكام لتعيين قاض مالكي لأنه هو الذي يقمع الفساد ويقطع دابرهم. ولهذا لما انتقد الذهبي فنون العلم ورجالاته في كتابه : " زغل العلم " لم يجد ما ينتقد به المالكية إلا هذه النقطة، وهي عندي من باب المدح الذي جاء بصيغة النقد. فقال : " الفقهاء المالكية على خير وإتباع وفضل إن سلم قضاتهم ومفتوهم من التسرع في الدماء ".⁴ وطبعاهم لا يتسرعون بل يقيمون الحدود عند التثبت.

بعد هذا انتقل إلى الحديث عن قاعدة " التيسير ورفع الحرج "، فأقول : إن هذه القاعدة توضح أمرا مقطوعا به في الفقه الإسلامي، تضافرت النصوص من الكتاب والسنة على تقريره. قال الشاطبي : " إن الأدلة على رفع الحرج في هذه الأمة بلغت مبلغ القطع " ⁵

من ذلك قوله تعالى : «يريح الله بكم اليسر ولا يريح بكم العسر» «يريح الله أن يخفف عنكم» «وما جعل عليكم في الدين من حرج» «ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم» «لا يكلف الله نفسا إلا وسعها».

ومن السنة قوله ﷺ : «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين» متفق عليه.

وقوله كذلك : «إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا» البخاري.

وقوله أيضا «يسروا ولا تعسروا» وقوله «أحب الدين إلى الله الحنيفة

4 - زغل العلم ص : 32

5 - الموافقات 1 / 340

وعن عائشة « رضي الله عنها » قالت : « ما خير رسول الله ﷺ بين شيئين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً " متفق.
إلى غير ذلك من الأحاديث.

ولعل هذه النصوص الكثيرة جعلت الفقهاء، يستنبطون مجموعة من القواعد تندرج كلها في الأصل الكلي الهادف للتيسير ورفع الحرج. وقد جمعت منها اثنتين وعشرين قاعدة تنخرط في هذا السلك، وتهدف إلى ضبط وتوضيح هذا الأصل وجعل الشريعة الإسلامية مرنة واقعية قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان وحال.
وبعد التأمل في هذه القواعد، وجدتها تنقسم إلى قسمين قسم يقرر هذا الأصل ويوضحه وقسم يضبطه وينظمه :

القسم الأول ويحتوي على عشر قواعد وهي كالتالي :

- 1 - المشقة تجلب التيسير.
- 2 - الضرار يزال.
- 3 - ما لا يمكن التحرز منه معفو عنه.
- 4 - الحرج مرفوع.
- 5 - الضرورات تبيح المحظورات.
- 6 - يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها.
- 7 - إذا ضاق الأمر اتسع.
- 8 - إذا اتسع الأمر ضاق.
- 9 - الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة.

10 - ما عمت بليته خفت قضيته.

القسم الثاني المتعلق بالقواعد الضابطة والمنظمة لهذا الأصل ويشتمل على اثنتي عشرة قاعدة، وهي كالتالي :

- 1 - ما جاز لعذر بطل بزواله.
- 2 - الضرورة تقدر بقدرها.
- 3 - كل رخصة أبيحت للضرورة والحاجة لم تستبح قبل وجودها.
- 4 - الرخص لا تناط بالمعاصي.
- 5 - الضرر يدفع قدر الإمكان.
- 6 - الضرر لا يدفع بمثله.
- 7 - الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، ومثلها يختار أهون الشرين وأخف الضررين.
- 8 - يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.
- 9 - درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.
- 10 - الاضطرار لا يبطل حق الغير.
- 11 - ما عم وإن خف ينزل منزلة ما يثقل إذا اختص.
- 12 - ترك القياس في موضع الحرج والضرورة جائز.

ضابط المشقة المعتبرة :

لقد تقرر في الشريعة الإسلامية أن الحرج مرفوع والتيسير مقصود . كما أنه لا نزاع بأن الشارع قاصد إلى ما فيه كلفة ومشقة ما، كأداء العبادات واجتناب المحرمات، ومخالفة الهوى، ولا شك أن في هذه الأشياء مشقة على من لم يوطن نفسه على ذلك.

وقد يظن البعض هذا تعارضا، ولكن سرعان ما يزول هذا الظن والوهم، إذا علمنا أن الشارع لم يقصد إلى التكليف بما لا يدخل تحت مقدور المكلف. وأما

ما يدخل تحت مقدوره وتحت استطاعته، فإن الشارع قاصد إليه، وإن كان فيه كلفة ومشقة، جاء في الموافقات ما معناه: " فإنه لا يناع في أن الشارع قاصد للتكليف بما يلزم فيه كلفة ومشقة ما، ولكن لا تسمى في العادة المستمرة مشقة كما لا يسمى في العادة مشقة طلب المعاش بالتحرف وسائر الصنائع، لأنه ممكن معتاد.

فإن كان العمل يؤدي الدوام عليه إلى الانقطاع عنه، أو عن بعضه وإلى وقوع خلل في صاحبه في نفسه أو حال من أحواله، فالمشقة هنا خارجة عن المعتاد. وإن لم يكن فيها شيء من ذلك في الغالب فلا يعد في العادة مشقة، وإن سميت كلفة فأحوال الإنسان كلها كلفة في هذه الدار، في أكله وشربه وسائر تصرفاته. وإذا تقرر هذا، فما تضمن التكليف الثابت على العباد من المشقة المعتادة أيضا ليس بمقصود للشارع من جهة نفس المشقة بل من جهة ما في ذلك من المصالح العائدة على المكلف"⁶

وحتى هذه التكاليف والمشايق المعتادة، منها ما هو عزائم ومنها ما تشمله الرخص " ولكل أهله ولا يعامل الناس كلهم بمستوى واحد، ولا يطالب الضعفاء بما يطالب به الأقوياء، ولا حديث العهد بالإسلام أو بالتوبة، مثل العريق في الإسلام والالتزام به. فقد قبل الرسول ﷺ من بعض الأعراب الاكتفاء بالفرائض الأساسية فقط، مع حلفه أنه لا يزيد عليها ولا ينقص، ومع هذا قال: " أفلح إن صدق " وقال ﷺ: " إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه "⁷ ومن هنا أصبح هذا الأصل: " التيسير ورفع الحرج " من المعالم الأساسية للفقه الإسلامي ومن المقومات الرئيسية للشريعة الخالدة.

لا يمكن للفقيه أن يتجاهله أو يتجاوزَه فقد اجتمعت كلمة الفقهاء على وجوب الأخذ بهذا المبدأ والاستدلال به وانتقاد من خالفه. ولم يختلفوا في العمل به وإن اختلفوا أحيانا في التوسع في الأخذ به، أوفي وجود مبرراته

6 - الموافقات 2 / 123 بتصرف.

7 - تيسير الفقه للمسلم المعاصر للقرضاي ص: 28

ودواعيه، وهو ما يسمى بخلاف الحال أو الخلاف في شهادة . وهو الذي يتفق على أصله ويختلف في حصوله في محل النزاع، فمن الفقهاء من يرى وجوده في محل النزاع، ومنهم من لا يرى ذلك فيقع الخلاف. وقد أكثر المالكية من ذكر هذا النوع من الخلاف وهذه أمثلة من كتاب التنبيه على مبادئ التوجيه لابن بشير⁸ توضح ذلك :

المثال الأول :

{من يعتريه المذي وتكون مفارقتة له أكثر من ملازمته له، فهذا محمول على قولان : المشهور إيجاب الوضوء والشاذ إسقاطه، وهو خلاف في حصول الحرج بذلك. فمن رآه حاصلًا أسقطه، ومن رآه غير حاصل لم يسقط بذلك الوجوب.}⁹

المثال الثاني :

ويتعلق بالتدلك في الغسل. قال ابن بشير : {وإن كان يقدر على الاستنابة أو على مسحه كما قلناه فها هنا ثلاثة أقوال : أحدها أنه يستناب ، والثاني أنه لا يلزمه الاستنابة، والثالث أنه إن كان يسيرا لم يلزمه ذلك وإن كان كثيرا لزمه. والقولان الأولان مبنيان على شهادة هل يحصل بطلب الاستنابة الحرج فيسقط ذلك أم لا يحصل به الحرج فلا يسقط }¹⁰

فهذان المثالان يوضحان أن الفقهاء قد يتفقون على وجوب التيسير في المسألة، لكنهم يختلفون في وجود الحرج الموجب لذلك.

كما أن هذه القاعدة أصبحت من قواعد الترجيح داخل المذهب، فإذا

8 - هو أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي من أعيان الفقه المالكي، كان رحمه الله إماماً عالماً مفتياً جليلاً فاضلاً ضابطاً متقناً حافظاً للمذهب إماماً في أصول الفقه والعربية والحديث من العلماء المبرزين في المذهب المترفعين عن درجة التقليد إلى رتبة الاختيار والترجيح . وقد ذكر في كتابه التنبيه أن من أحاط به علماً ترقى عن درجة التقليد. وله كتاب الأنوار البديعة إلى أسرار الشريعة . وكان رحمه الله يستنبط أحكام الفروع من قواعد أصول الفقه وعلى هذا مشى في كتابه : التنبيه لا يعرف تاريخ وفاته إلا أنه كان حياً سنة 526 هـ أنظر الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - (ج 1 / ص 44)

9 - كتاب التنبيه ص 215

10 - كتاب التنبيه ص 251

تقابل قولان أحدهما مشدد والآخر مخفف أخذ بالمخفف والميسر. وهذان مثالان يوضحان ذلك :

قال ابن بشير : {وأما اللذة من غير لمس كمن يتذكر فيتلذذ أو ينظر فيتلذذ، فإن كان عن ذلك مذي وجب الوضوء، وإن لم يكن مذي ولا إنعاظ لم يجب الوضوء على المشهور والمعروف من المذهب. وأوجه أبو العباس الإيباني¹¹ وابن بكير.¹² وهذا لا أصل له وهو يؤدي إلى الحرج الذي تسقطه الشريعة السمحة¹³}

وقال في حكم المريض الذي يخاف استعمال الماء : {وأما المريض، فإن خاف من استعمال الماء تَلَفَ نفسه، فلا خلاف في المذهب أنه لا يستعمله وينتقل إلى التيمم. وإن خاف زيادة مرض، فالمشهور أنه ينتقل. والشاذ أنه لا ينتقل. وهذا لتقابل المكروهين . والصحيح انتقاله، لأن استعمال الماء على هذه الصفة من الحرج الذي تسقطه الشريعة¹⁴}

وبهذا يتبين أن الشريعة الإسلامية راعت جانب التيسير والتخفيف على العباد، وقد أخذ عموم الفقهاء بهذا المبدأ إلا أن المالكية كانوا أكثر من غيرهم تمسكاً به ومراعاة له.

والحمد لله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

11 - هو : عبد الله أبو العباس بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق التونسي المعروف بالإيباني بكسر الهمزة وتشديد الباء ويقال صوابه تخفيفها التميمي كان عالم إفريقية من غير مدافع من شيوخ أهل العلم وحفاظ مذهب مالك يميل إلى مذهب الشافعي كان أبو محمد بن أبي زيد إذا نزلت به نازلة مشكلة كتب بها إليه يبينها إليه وكان قليل الفتوى .. توفي سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة وقيل سنة إحدى وستين وهو ابن مائة سنة غير أربعة أشهر "الديباج المذهب : 136.

12 - هو : محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي التميمي أبو بكير هو المشهور في اسمه ونسبه وقيل اسمه أحمد بن محمد بن بغدادى تفقه بإسماعيل القاضي كان فقيها جدياً ولي القضاء .له كتاب في أحكام القرآن وكتاب الرضاع وكتاب مسائل الخلاف.توفي سنة خمس وثلاثمائة وسنه خمسون سنة الديباج المذهب ص: 243. الشجرة 78 (133).

13 - كتاب التنبيه ص 132

14 - كتاب التنبيه ص 292